

مدينة "أعدام": أكبر مدينة في قرا باغ والتي سُميت "هيروشيما القوقاز" بعد احتلالها من قبل القوات المسلحة الأرمنية.



الخاضعة للاحتلال الأرمني جزء لا يتجزأ من التراث الإسلامي وبالتالي يجب حمايتها، وأدان القرار بقوة الأعمال البربرية التي ارتكبتها المعتدون الأرمن في أراضي جمهورية أذربيجان الرامية إلى تدمير كامل التراث الإسلامي في أراضي جمهورية أذربيجان المحتلة، مؤكداً على حق أذربيجان في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها، والتأكيد على مسؤولية جمهورية أرمينيا في التعويض الكامل عن هذه الأضرار.

وخلال الحرب الأخيرة التي اندلعت في أراضي أذربيجان المحتلة في 27 سبتمبر 2020، أصدرت منظمة التعاون الإسلامي بياناً جددت خلاله مساندتها ودعمها الكاملين لجمهورية أذربيجان وحققها المشروع في دحر العدوان وتحرير أراضيها، والتأكيد على ضرورة انسحاب أرمينيا من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وعودة أكثر من مليون لاجئ ونازح إلى بيوتهم وأراضيهم. ❁

جمهورية أرمينيا مسؤولة التعويض الكامل عن هذه الأضرار. وأصدر مجلس وزراء الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي القرار رقم -2/11 أ ق (ق. أ) بشأن النشاطات المتصلة بالمساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة، حيث جاء في الفقرة (ب) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان، حيث تم تقدير الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها أذربيجان في أراضيها المحتلة من قبل أرمينيا أكثر من 60 مليار دولار أمريكي. وناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني.

وجاء بالقرار رقم -2/11 ث ق (ق. أ) بشأن حماية المقدسات الإسلامية في قراباغ، في الفقرة (ج)، التأكيد على أن التاريخ والثقافة وعلم الآثار والأنثوجرافيا الأذربيجانية في الأراضي

العمارة الإسلامية، ومن ضمنه المساجد والمعابد والمقابر والحفريات الأثرية والمتاحف والمكاتب وصلالات عرض اللوحات الفنية والمسارح الحكومية ومدارس الموسيقى، وتم تهريب وإتلاف كمية كبيرة من المقتنيات القيّمة والملايين من الكتب والمخطوطات التاريخية، ويشاطر المؤتمر شعب أذربيجان وحكومته فلقهما بصورة كاملة في هذا الشأن، وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول الموضوع. أصدر المجلس ستة قرارات تدين الأعمال البربرية التي ارتكبتها المعتدون الأرمن في أراضي جمهورية أذربيجان الرامية إلى تدمير كامل التراث الإسلامي، مؤكداً دعمه للجهود التي تبذلها أذربيجان في إطار المستويات الإقليمية والدولية الرامية إلى حماية والحفاظ على القيم الثقافية الإسلامية في الأراضي المحتلة من قبل أرمينيا، ويؤكد حق أذربيجان في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها، وتحمل

والتالين، دورة (انسجام الحقوق والحريات والعدالة)، والذي عقد في باكو بجمهورية أذربيجان، في 23 جمادى الأولى 1427 هـ / 19 يونيو 2006م، أصدر المؤتمر القرار رقم 2-33، بشأن حماية المقدسات الإسلامية، حول تدمير وتخريب الآثار والمقدسات الإسلامية التاريخية والحضارية في أراضي جمهورية أذربيجان المحتلة نتيجة العدوان الأرميني على أذربيجان. وأكد المؤتمر على أن التاريخ والثقافة وعلم الآثار والأنثوجرافيا الأذربيجانية في الأراضي المحتلة من قبل أرمينيا جزء لا يتجزأ من تاريخ وحضارة أذربيجان وشعبها، وبالتالي يجب حمايتها.

كما أكد على أن الدمار الشامل والبربري الذي لحق بالمساجد وغيرها من الأماكن الإسلامية المقدسة في أذربيجان بغية التطهير العرقي من قبل أرمينيا يعتبر جريمة ضد الإنسانية، حيث تم تدمير كامل أو جزئي للآثار النادرة وأماكن الحضارة والتاريخ وفن



مدينة "غنجة" بعد الهجوم الصاروخي الأرميني عليها في 17 أكتوبر عام 2020، حيث سقطت 14 قتيلًا وإصابة 53 شخصًا بجروح من المدنيين.

في استعادة أراضيها المحتلة، ولها الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها جراء النزاع، وتحمل أرمينيا مسؤولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار.

وأصدر مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في طهران، في 9 شعبان 1418 هـ/ 9 ديسمبر 1997 م، القرار رقم 18/8-أق (ق). بشأن المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان، والذي دعى إلى ضرورة تعبير الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية عن تضامن أكثر إيجابية مع حكومة أذربيجان وشعبها، وذلك بتقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني. ومتابعة ذلك الأمر من قبل الأمين العام، ورفع تقرير عنها للدورة القادمة لمؤتمر القمة الإسلامي.

وخلال المؤتمر الإسلامي الثاني والعشرين لوزراء الخارجية، الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في 8 رجب 1415 هـ/ 10 ديسمبر 1994 م، أصدر المجلس القرار رقم 16/7-أق (ق). بشأن المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان، والتأكيد على تضامن الدول الأعضاء تضامناً كاملاً مع حكومة وشعب أذربيجان في هذه الفترة الخطيرة والحرجة من تاريخ البلاد.

وفي المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين (دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة) في باكو بأذربيجان، في 23 جمادى الأولى 1427 هـ/ 19 يونيو 2006 م، أصدر المؤتمر القرار رقم 10/33 بشأن المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان، وذلك إضافة إلى القرار رقم 21/10-أق (ق). الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 10/32-أق (ق). الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية. وناشد المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني، ودعوة المنظمات الدولية إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والمالية إلى أذربيجان. ومطالبة الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بذلك إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

وخلال المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، في دورته الثالثة

أذربيجان حيدر علييف عن رؤية بلاده المعارضة للربط بين الإرهاب الدولي والدين الإسلامي، وأعرب عن معارضته ضد من يسعون إلى هذا، كما تحدث عن العدوان الأرميني على أذربيجان، وأن التنظيمات الإرهابية الأرمينية ارتكبت أكثر من ثلاثين عملاً إرهابياً ضد أذربيجان، الأمر الذي أدى إلى مقتل أكثر من ألفي مواطن مدني أذربيجاني، خلافاً للذين يريدون حالياً الربط بين الإرهاب والدين، ورغم كل هذه الجرائم بحق شعب أذربيجان إلا أننا لا نصف هذه الجرائم الأرمينية بالدينية.

وأدان البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي بمكة المكرمة العدوان الأرميني على أذربيجان وتأييد وحدة أراضي أذربيجان، والمطالبة بالانسحاب الكامل وغير المشروط لأرمينيا من أراضي أذربيجان المحتلة.

أصدر مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في دكار 2008، القرار رقم 11/10-س (ق). بشأن عدوان أرمينيا على أذربيجان، تضمن التأكيد على القرارات السابقة للمنظمة، وخاصة القرار رقم 10/21-س (ق). أ)، الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في بوتراجايا بماليزيا يومي 20، 21 شعبان 1424 هـ/ 16، 17 أكتوبر 2006، الذي أكد على التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي، وتقرير الأمين العام بشأن العدوان الأرميني على أراضي أذربيجان بالوثيقة رقم (OIC/ICFM-34/2007/POL/SG.REP.6). وقد أصدرت القمة ثلاث وعشرون بندا تؤيد حق أذربيجان في تحرير أرضها، وعودة المهجرين إلى بيوتهم وأرضهم.

وفي الدورة الثالثة والثلاثون لإجتماع وزراء الخارجية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في باكو، في 23 جمادى الأولى 1427 هـ/ 19 يونيو 2006، أصدر المجلس القرار رقم 9/33 بشأن عدوان أرمينيا على أذربيجان، والذي أعاد التأكيد مجدداً على جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات السابقة بشأن احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان، وخاصة القرار رقم 21/10-س (ق). أ)، الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في بوتراجايا بماليزيا، والتي تحث على التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي، وأصدر المجلس اثنين وعشرين بندا بهذا الشأن تؤكد على حقوق أذربيجان

مدينة "زنجيلان": دُمّرت بعد احتلال القوات المسلحة الأرمينية.



وفي مؤتمر القمة الإسلامي الإستثنائي، دورة مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين "التضامن في العمل" والذي عقد في مكة المكرمة يومي 5، 6 ذي القعدة 1426 هـ/ 7، 8 ديسمبر 2005 م، حيث عقد بعد مؤتمر قمة إسلام أباد في 23 مارس 1997، ومؤتمر الدوحة في 5 مارس 2003، وقد خُصّصت هذه القمة لمناقشة الحملة الاستفزازية التي شنتها بعض وسائل الإعلام الغربية ضد الدين الإسلامي، والاتهامات غير المبررة ضد الدين الإسلامي والمسائل المتعلقة بالأوضاع في فلسطين والعراق.

تبنى مؤتمر القمة البيان الختامي وبيان مكة المكرمة وبرنامج العمل لمدة عشر سنوات لحل الصعوبات التي تواجه الأمة الإسلامية، والتوصيات التي قدمتها لجنة الشخصيات البارزة لمنظمة التعاون الإسلامي، والوجهة الجديدة وبرنامج نشاط التضامن للعالم الإسلامي المقدمة من قبل الأمين العام وتقاريره حول قضيتي فلسطين والقدس، وفي هذا المؤتمر تحدث رئيس

وقد أصدر المؤتمر القرار رقم 8/12- س (ق. أ) بشأن العدوان الأرميني على أذربيجان، والذي أعاد التأكيد على خطورة استمرار العدوان الأرميني على أذربيجان، واحتلال أكثر من 20 % من أراضيها، واستمرار محنة أكثر من مليون مشرد ولاجئ أذربيجاني نتيجة للإعتداء الأرميني، وأكدت مجدداً على تمسكها بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي السابع الذي عقد في الدار البيضاء يومي 13، 14 ديسمبر 1994، كما أكدت القمة على عدم الاعتراف بحيازة الأراضي بالقوة.

وأصدر المجلس سبعة عشر بنداً تؤكد على حقوق أذربيجان في استعادة أراضيها المحتلة، وإدانة نهب وتخريب التراث التاريخي والثقافي الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، والتضامن والدعم الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم.

مدينة "أغدام": أكبر مدينة في قراباغ والتي سُميت "هيروشيما القوقاز" بعد احتلالها من قبل القوات المسلحة الأرمينية.



صرامة من قبل منظمة التعاون الإسلامي ضد العدوان الأرميني، وقلقه من وجود العلاقات الوثيقة بين أرمينيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، وتستضيف القمة الحالية للمنظمة على أراضيها.

وقد أجرى الرئيس حيدر علييف على هامش القمة لقاءات ثنائية مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي، والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي، والرئيس الباكستاني برويز مشرف، للتشاور حول الاحتلال الأرميني لإقليم "قراباغ الجبلية".

وقد تضمنت المادة الثامنة من البيان الختامي للقمة التأكيد على إدانة العدوان الأرميني على أراضي أذربيجان، وطالبت القمة أرمينيا بسحب قواتها من أراضي أذربيجان المحتلة، كما أشادت المادة السابعة والخمسون من البيان الختامي للقمة بمبادئ لشبونة لعام 1996 من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

طهران والبيان الختامي، وقد شارك الرئيس حيدر علييف في القمة، حيث أشاد بالقرار الذي تم اتخاذه بشأن العدوان الأرميني على أذربيجان في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي، الذي عُقد العام السابق لهذه القمة في جاكارتا، حيث تضمن القرار الصادر عن مؤتمر جاكارتا، والذي جاء بعنوان "عدوان أرمينيا على أذربيجان" المبادئ المقدمة في مؤتمر لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول "قراباغ الجبلية".

أعلن الرئيس حيدر علييف أمام مؤتمر القمة، أن أذربيجان في أمس الحاجة إلى التضامن الإسلامي، وأن بلاده تأمل في أن يتبنى مؤتمر القمة قراراً مؤثراً بشأن العدوان الأرميني على أذربيجان، واتخاذ التدابير اللازمة لتقديم المساعدات إلى المشردين واللاجئين الأذربيجانيين، كما أعرب عن رغبته في اتخاذ خطوات أكثر

مدينة "يردا" البعيدة عن جبهة القتال عقب إطلاق القوات المسلحة الأرمنية الصواريخ عليها في 28 أكتوبر عام 2020، حيث قتل 21 مدنياً وأصيب 70 شخصاً بجروح.



وأكد القرار خطورة التهديد الذي يشكله العدوان الأرمني على السلم والأمن الدوليين، ولذلك تحت مظلة التعاون الإسلامي على التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي، وتؤكد على خطورة التأثير المدمر لسياسة العدوان الأرمني على عملية السلام الجارية في إطار مجموعة "مينسك" لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأكد المجلس في أحد عشر بنداً على حقوق أذربيجان في استعادة أراضيها المحتلة، والتضامن والدعم الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم، ودعوتهم مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الخطوات اللازمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان امتثال أرمينيا لقرارات مجلس الأمن الدولي. وفي مؤتمر القمة الإسلامي الثامن "دورة العزة والحوار"، والذي عقد في طهران في 9 شعبان 1418 هـ/ 9 ديسمبر 1997م، بحضور رؤساء خمسة وخمسين دولة وبمشاركة أربع دول مراقبة، وستة دول دُعيت خصيصاً إلى المؤتمر، وتبني المشاركون إعلان

أذربيجان، وخاصة إدراج مسألة تحرير "شوشا"، "لاتشين" في البيان الختامي للمنظمة، حيث أظهر المؤتمر بأن المنظمة تؤيد أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا حول إقليم "قرباغ الجبلية" والأقاليم السبع الأخرى المحتلة "أغدام، فضولي، جبرائيل، زنقيلان، قوبادلي، كالباجار، لاتشين".

وقد أصدر المؤتمر القرار رقم 11-7 س (ق . أ) بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والذي أشار إلى الموقف المبدئي بشأن احتلال أكثر من 20% من أراضي أذربيجان، ووجود أكثر من مليون لاجئ ومشرد أذربيجاني نتيجة للاعتداء الأرمني، الذي اتخذته الدورتان الاستثنائيتان الخامسة والسابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية اللتان انعقدتا في إسطنبول في يونيو 1992، وإسلام أباد في سبتمبر 1994، وكذلك في البيان الختامي الذي أصدره الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، في دورتيه اللتين انعقدتا بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في 23 سبتمبر 1992، و 3 أكتوبر 1994.

مدينة "بردا" البعيدة عن جبهة القتال عقب إطلاق القوات المسلحة الأرمنية الصواريخ عليها في 28 أكتوبر عام 2020، حيث قتل 21 مدنياً وأصيب 70 شخصاً بجروح.



أعلن في كلمته أمام القمة أن أذربيجان تعلق أهمية كبيرة على التعاون مع المنظمة من أجل تعزيز التضامن والوحدة الإسلامية، كما أوضح أن عدوان أرمينيا على أذربيجان يستهدف الحضارة الإسلامية، وناشد المشاركين في القمة إلى تبني مشروع وثيقة لإدانة الاحتلال الأرميني.

واستجابة لطلب أذربيجان تم إدراج مادة تدين العدوان الأرميني على أذربيجان في الوثيقة الختامية للمؤتمر، حيث تضمنت مناقشة المنظمة مجلس الأمن الدولي إلى الاعتراف بالعدوان الأرميني على أذربيجان، كما نصت الوثيقة على ضرورة تسوية النزاع حول إقليم "قرا باغ الجبلية" وفقاً لمبادئ وحدة الأراضي وسلامة الحدود، وبشكل عاجل وعادل، كما ناشدت الوثيقة البنك الإسلامي والمؤسسات الأخرى إلى تقديم المساعدات إلى أذربيجان، وقد عبر الرئيس حيدر علييف في ختام أعمال قمة المؤتمر الإسلامي عن أهمية قرارات المنظمة بشأن العدوان الأرميني على أراضي

أرمينيا للإقليم، والمطالبة بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تقر بأن قرا باغ إقليم محتل من قبل أرمينيا وعليها الانسحاب منه دون قيد أو شرط.

خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثامن "دورة الإخاء والانبعاث"، والذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، في 11 رجب 1415 هـ/ 13 ديسمبر 1994م، وشارك فيه رؤساء الدول والحكومات من اثنين وخمسين دولة الأعضاء في المنظمة حينذاك، بالإضافة إلى ممثلي دولتين كمرقبين، وثلاث دول دُعيت خصيصاً إلى المؤتمر، وعدد كبير من المنظمات الدولية والهيئات المختصة، تبني البيان الختامي إعلان الدار البيضاء بشأن النزاعات الموجودة في العالم الإسلامي والإعلان حول الوضع في البوسنة والهرسك والإعلان الخاص بشأن الوضع في جامو وكشمير.

شاركت أذربيجان لأول مرة في القمة الإسلامية بعد انضمامها للمنظمة بوفد رفيع المستوى برئاسة الرئيس حيدر علييف، الذي

موقف منظمة التعاون الإسلامي من الصراع حول إقليم قرا باغ

يعد الصراع حول إقليم "قرا باغ الجبلية" بين أذربيجان وأرمينيا من أقدم وأهم الصراعات في العالم، بعد القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والصراع حول إقليم كشمير بين باكستان والهند، حيث يعتبر إقليم قرا باغ أحد ثلاث مناطق ما زالت تحت الاحتلال بعد الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل، وإقليم كشمير الباكستاني، ولذلك

يوجد الكثير من التشابه بين هذه الأقاليم حيث تنتمي جميعها إلى دول إسلامية، وتحتلها دول غير إسلامية. كانت منظمة التعاون الإسلامي وما زالت من أهم الداعمين لأذربيجان في صراعها من أجل استعادة وتحرير إقليم قرا باغ، حيث تبنّت منذ استقلال جمهورية أذربيجان وانضمامها كعضو في منظمة التعاون الإسلامي العديد من القرارات التي تدين احتلال



من ضحايا القصف الأرمني في 4 يونيو عام 2017: قتل الطفلة "زهراء قوليفاه" البالغة من العمر 14 شهرا مع جدتها السيدة "صاحبة قوليفاه" في قرية "ألخاني" بمحافظة "فضولي".